

نظريّة الترتيب الوجوبي لأقوال المجتهدين

أ.م. د. رياض سعيد نظيف

قسم علوم القرآن - كلية التربية - جامعة بغداد

Riyad.saeed٦٤@yahoo.com

ملخص البحث

فلسفة هذه النظرية قائمة على آية الشورى التي قرأنها مسبقا ،فأناه (عز وجل) أوصى أنبياءه ورسله بضرورة إقامة الدين وعدم التفرق فيه، فان كانت وصية الله هذه لأنبيائه، فهي مؤكدة في أوليائه من العلماء والمجتهدين في شريعة محمد(ص).

فكما ان الانبياء اخوة وامهاتهم شتى، فكذلك اقوال المجتهدين من امة محمد(ص) هي ايضا يجب ان تكون متاخرة ، وبغض النظر عن الام التي اجتهدت فلا يمكن اثبات هذه الحقيقة القرآنية الا من خلال بث الروح في هذه النظرية نظرية الترتيب الوجوبي لأقوال المجتهدين.

هذه النظرية من شأنها ان ترفع حالة الخصم والفصام النك الذي اجتاحت وتجتاح المسلمين في عصور التخلف والجهل التي مررت بهم، والخصام مرشح للتكرار كلما عرضت وعادت حالة الجهل بشرعية رب الارباب ، ومادام حال التخلف يرزح تحته المسلمين ولم يتخلصوا منه كان لزاما على جميع الامة ان تساهم في ازالته من خلال تبصرة الناس بشرعية الله.

ولا نرى أهمية ضرورية كأهمية طرح هذه النظرية لتحقيق ما نعتقد به ، فكلنا يتذكر قراءاته لتاريخ المقددين مع آراء مجتهديهم، كيف ان يصل الحال ان المقاد الشافعي لا يزوج حنفيا او المقاد المالكي لا يصلح خلف حنفيا او مقادا زيديا لا يمشي خلف جنازة ظاهري.

فلمن ثم هذه الحالة اصبح علينا لزاما كواجب وقت ان ننور الامة بضرورة ايجاد مشاريع وحدوية تخدم حالها ، وتساعدها في تحقيق التطور والنمو لإرضاء رب الارباب ونبيه (ص) في قوله " من استوى يوما فهو مغبون " .^١

المقدمة

انطلاقا من قوله تعالى في محكم تنزيله العزيز وبالتحديد في سورة الشورى قوله " شرع لكم من الدين ما وصي به نوحًا والذى أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تنفرقوا فيه " .

فوجه الدلالة في الآية : أن الله أراد إقامة الدين عن طريق عدم الاختلاف ، والخلاف غير الاختلاف ، الخلاف مذموم^٢، فأمر الله يقتضي في ظاهر الآية عدم الاختلاف.

فكيف يستقيم الاعتقاد لبعض من المسلمين في قولهم إن أئمة الاجتهداد في الفقه الإسلامي قد اختلفوا وناكر بعضهم بعضًا وخطأ بعضهم بعضًا وتعصب بعضهم لرأيه، وخالف الآخر وأنكره إنكارا ، وكذلك كيف يستقيم الاعتقاد مع النظرية القائلة بان وجه الصواب والحقيقة واحد ليس غير، ويعني بعبارة أخرى إن واحدا منهم أصاب وجانب البقية الصواب في رأيهم.

ومع تعالي أصوات بعض من انتسبوا لتيار العلم بدون بدايات^٣ في قولهم إن هذه الاجتهدادات زادت الأئمة تشرذما وفرقة، وان العودة بزعمهم إلى الأصل وترك اجتهدادات المجتهدين المختلفة هو الضمانة الأكيدة للنهوض بهذا الدين وإقامته.

ومع حرارة بعض هذه الدعوات وصدورها من هو مبتلى بالصدارة بين الناس وسماع كلامه منهم، إلا إن الحق يبقى مجردا والجماعة كما يقول عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه- ((ما وافق الحق ولو كنت وحدك))؛ فهذه الصيحات تبقى لا وزن لها على الرغم من كثرة من يحملها إلى إن يثبت لها الحق ويشهد لها الدليل الصادق.

ولمثل هذه الدعوات وغيرها التي تظهر وتخبو بين الفينة والأخرى أحبتنا إن نسطر للقارئ المحترم والمعتبر لعلمه هذه النظرية الجديدة في طرحها وفي ثوبها ونسيجها والقديمة في اندثارها تقادما ، ولا ادرى كيف تندثر مثل هذه النظرية وصوت الحق يعلو من بين أحرفها مناديا الناس إلى اعتناقها والعمل بمقتضاه خدمة للعلم والدين معا.

كلما شاخ الإنسان وتقدم عمره به سنة إلى الإمام يتذكر الشمعة التي ضربها ابن سيرين مثلاً لحياة الإنسان بقوله: ((إِنَّمَا أَنْتَ مُثْلَ الشَّمْعَةِ إِذَا مَضَى يَوْمُكَ مَضَى بَعْضُكَ وَمَا بَقِيَ مِنْهَا هُوَ مَدَّ بَقَائِكَ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا)).^٤

وفي خضم هذا الضغط من تصور مثال ابن سيرين على عقل الإنسان، يسارع متلهفاً إلى ميادين الخير عليه يجد في صغيراتها مجالاً له من بقية علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له يحسن تربيته أو صدقة جارية.

فاجتهدت في الكتابة في هذا الموضوع الذي خمرته في عقلي قرابة الثلاث سنين في مخيالي وعقلي،وها أنا أظهره عسى الله أن ينفعني به أجراً وثواباً ، وغيري به علماً إلى علم، وهذا في حالة إن وفقت إلى طرحه وإن أخطأت فذلك من نفسي والشيطان واستغفر الله ذلك "ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا" ٦.

هذه النظرية(نظرية الترتيب الوجوبي) لاجتهادات الفقهاء هي خلاصة من التأمل والتفكير المركز لأسئلة تدور في عقل الكاتب وعقول كثير من المكلفين العاملين، والأرفع منهم ثقافة من غير المجتهدين البالغين رتبة الاجتهاد ، ومن هذه الأسئلة هو إننا نجد في الموسوعات الفقهية وفي الباب الواحد أقوال متعددة ومتشعبه وقد تصل إلى سبعة آراء أو أكثر أو أقل في المسالة الواحدة، فهل يا ترى أن الشارع الحكيم يريد منا الاختيار على حسب رأي المكلف وهوه في مشتهاه، أم إن هناك أمراً آخر يريد الشارع منا للعمل بهذه الأقوال عزيمة وتشديداً أو رخصة وتيسيراً ، أو أننا نختار الدليل الأقوى ونهمل الأضعف منها ، وثمة من يقول أننا إذا رجحنا أصيـنا الظن الراجح وبالتالي أصبح على المكلفين ترك الجميع والعمل بما ترجـ .

كل ذلك من التساؤلات التي اشرنا إليها وغيرها يجعل المكلف المتبع للدليل والحامل لقدر مرض من الثقافة ،أن يبحث عن الإجابة الواافية التي تسد نهمه المتعطش مع إن الإجابات قد تتعدد، ولكنها تفتقر إلى التحقيق العلمي والإشباع النفسي للقارئ الكريم ومن هو في رتبة المقلدين المثقفين، ولاسيما إن لهذه التساؤلات ارتباط وشيج بموضوع المذهبية الإسلامية ومدى التزامهم بها.

فبعد هذه المقدمة لهاـ هذا الموضوع وبيان أسباب اختياره وأهميته العلمية والعملية لم يبق لنا إلا إن نوضح للقارئ الكريم خطـة بحثنا ومنهجنا في تحقيق هذا الموضوع الذي يجمع في طياته بين علم الأصول النظري وعلم الفقه التطبيقـي الإسلاميـين.

المطلب الأول : أساس وفلسفة النظرية

فلسفة بحثنا هذا قائمة على أساس مسألة أصولية منثورة في كتب الأصول ومشهورة في أوساط المتابعين لأبحاث علم الأصول، ومع اشتهر رأي الجمهور في تأييده للمذهب الثاني الذي سنستعرضه الآن ، إلا أن الباحث في بحثه قد يحتاج ان يرجح المرجوح لاعتقاده ان هناك مصلحة للمسلمين، وهذه مسألة ضرورية كونها تقترب شديداً من موضوعة مقاصد الشريعة الإسلامية ، فيضطر الباحث ترجيح المرجوح حتى يصير ضمن اختياراته المسؤول عنها.

الفكرة أو المسألة الأصولية التي ترتكز عليها فلسفة بحثنا هي هل ان كل مجتهد مصيّب للحق والصواب أم ان الحق والصواب واحد من الأقوال، وان المجتهد المصيّب له أجران اجر على اجتهاده واجر على إصابته للحق، وان المجتهد المخطئ له اجر واحد على اجتهاده اختلف العلماء في هذه المسألة الى اتجاهين:

الاتجاه الأول / أن كل مجتهد مصيّب للحق والحق ما غالب على ظن المجتهد

وهو مذهب المتكلمين كالشيخ أبي الحسن الأشعري والقاضي الغزالى والمعتزلة.^٧

الاتجاه الثاني / ذهب الى أن الحق في واحد من الأقوال المختلفة وما سواه باطل وخطأ ، الا ان الإثم موضوع عن المجتهد والمخطئ فيه، بل ان المجتهد المخطئ له اجر واحد على اجتهاده و المجتهد المخطئ له اجر واحد على اجتهاده والمصيّب له أجران.

ومن ذهب الى هذا الاتجاه جمهور أهل السنة وهو المشهور عن الأئمة الأربعه ورجحه ابن حزم وابن عبد البر والشوكاني والمحققون من أهل العلم.

هذه هي أقوال العلماء في هذه المسألة أحيبنا ان نمهد لقارئنا فلسفة البحث ونقطة ارتكازه على ترجيح الاتجاه الأول لأقوال العلماء في المسألة.^٨

المطلب الثاني : براهين النظرية**البرهان الأول**

١- قوله تعالى "أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه"^٩

٢- قوله تعالى "يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر....."^{١٠}

- ٣- قوله تعالى إن الله بالناس لرؤوف رحيم " ١١ "
- ٤- قوله تعالى {فانقوا الله ما استطعتم " ١٢ "
- ٥- قول النبي "إذا أمرتكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم " ١٣ "
- ٦- قول النبي "إن هذا الدين يسر ولن يشاد الدين احد الا غلبه " ١٤ "

وجه الدليل

واضح من ظاهر المتن أعلاه ما ترشد إليه، وما يلائم مع نظريتنا انه لا يمكن لقوى الإيمان والجسم ان ينزل الى مرتبة الرخصة والتخفيف من اختياره للآراء المتعددة كما يفعله الكثيرون منا.

البرهان الثاني

عدم إنكار العلماء الأعلام لكل شخص أراد ان ينتقل من مذهب الى آخر استقراء.
ولو سئلنا أنفسنا لماذا وجدت هذه الظاهرة ؟
الجواب / ان في اعتقادهم ان المذاهب كلها طرق الى الجنة، فكل من سلك طريقاً أوصله الى السعادة والجنة.

ال Shawahed

١- يقول الإمام ابن عبد البر(رح) : " ولم يبلغنا عن احد من الأئمة انه أمر أصحابه بالتزام مذهب معين لا يرى صحة خلافه بل المنقول عنهم تقريرهم الناس على العمل بفتوى بعضهم بعضا لأنهم كلهم على هدى من ربهم" ^{١٥} ، وكان يقول أيضا: " لم يبلغنا في حديث صحيح ولا ضعيف ان رسول الله أمر أحدا من الأئمة بالتزام مذهب معين لا يرى خلافه" ^{١٦}.

٢- نقل القرافي : الإجماع على ان من استفتى أبا بكر أو عمر وقلدهما فنه ان يستفتني غيرهما ويعمل به ^{١٧}.

٣- إجماع العلماء على ان من اسلم فله ان يقلد أي مذهب شاء بدون حجة. ^{١٨}
٤- الإمام الزناتي من أئمة المالكية يقول " يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب اخر بشرطين اثنين : الاول : ان لا يجمع بينهما على وجه يخالف الإجماع كمن تزوج

بغير صداق ولا ولی ولا شهود ، فان هذه الصورة لم يقل بها احد من المذاهب فتقليدها وجعلها أشباه بالمذهب لا يجوز. والثاني: ان لا يقلد وهو في عمایة من دینه کأن يقلد في الرخصة من غير شروطها. ١٩

أمثلة من العلماء المنتقلين

- ١- الشیخ عبد العزیز بن عمران الخزاعی(رح) انتقل من مذهب المالکیۃ الى الشافعیۃ.
- ٢- محمد بن عبد الله بن عبد الحكم (رح) من المالکیۃ الى الشافعیۃ..
- ٣- إبراهیم بن خالد البغدادی من الحنفیۃ الى الشافعیۃ.
- ٤- أبو ثور کان له مذهب فتركه وأصبح شافعیا.
- ٥- أبو جعفر بن نصر الترمذی رأس الشافعیۃ بالعراق من الحنفیۃ الى الشافعیۃ في الحج.
- ٦- أبو جعفر الطحاوی کان شافعیا وتفقه على حاله المزنی ثم انتقل الى الحنفیۃ.
- ٧- الحافظ الخطیب البغدادی کان حنبلیا فأصبح شافعیا.
- ٨- ابن فارس صاحب- كتاب المجمل في اللغة - کان شافعیا ثم أصبح مالکیا.
- ٩- الإمامی کان حنبلیا ثم أصبح شافعیا .
- ١٠ - نجم الدين بن خلف المقدسي درس عند ابن قدامة ثم انتقل الى الشافعیۃ .
- ١١ - تقي الدين ابن دقیق العید کان مالکیا ثم تحول الى الشافعیۃ. ٢٠

أقوال العلماء في التحول والانتقال

- ١- صاحب جامع الفتاوى من الحنفیۃ يقول: "يجوز للحنفی ان ينتقل الى مذهب الشافعی وبالعكس لكن بالكلیة أما في مسألة واحدة فلا يمكن الخروج" ٢١
- ٢- السیوطی في سیاق رده وإنكاره على دعوى بعض العلماء "ان لا يجوز للشافعی ان ينتقل الى مذهب آخر" فقال "هذه دعوى لا برهان عليها وقد أدركنا علماؤنا وهم لا يبالغون في النکير على من كان مالکیا ثم عمل حنفیا او شافعیا ثم تحول بعد ذلك حنبلیا ثم رجع بعد ذلك الى مذهب المالکیۃ وإنما يظہرون النکير على المنتقل لإيهامه التلاعیب بالمذاهب جزم الرافعی بجواز ذلك. ٢٢.

٣- قال النووي: "إذا دونت المذاهب فهل يجوز للمقدم أن ينتقل من مذهب إلى آخر : ان
قلنا يلزم الإجتهاد في طلب الأعلم وغلب على ظنه ان الثاني اعلم فينبغي ان
يجوز بل يجب وان خيرناه فينبغي ان يجوز أيضا كما لو قد في القبلة هذا أياما
ووهذا أياما"^{٢٣}

٤- ابن الحاجب والقرافي جوزا ذلك^{٢٤}.

أسباب تحول العلماء من مذهب إلى آخر

- الأول/ كما في مهاجر أم قيس فهو الأعز من مقاصده
- الثاني/ دنيويا عاميا أمره خفيما
- الثالث/ دنيوي وهو فقيه قريب من الحرام
- الرابع/ ديني وهو فقيه ثم انتقل بترجح لوضوح الأدلة وقوة الإدراك يجب عليه أو
يجوز.

الخامس/ الفتح على المذاهب الأخرى والاشراح فهذا واجب عليه كما فعل الطحاوي
خلف عليه خاله المزن尼 انه لايفهم شيئا فقال الطحاوي بعد التأليف: لو رأني لغير عن
يمينه.^{٢٥}

المطلب الثالث : مقتضيات النظرية

- ١- إن جميع المجتهدين على هدى من ربهم وليسوا معصومين.
- ٢- أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم إلى يوم الدين ضمن نور الشريعة بحيث إنك لا
ترى قولًا واحدًا خارج هذه الشريعة.
- ٣- الاختلاف في الإجتهاد وفي أقوال الأئمة ليس مرجعه الخطأ والصواب وإنما مرجعه
جميعا الصواب مصداقا لقول النبي: "إذا اجتهد الحاكم وأصاب فله أجران"^{٢٦}
فكيف يخطأ ويصيب السنة والله ذم بنى إسرائيل والعبرة بعموم اللفظ وليس بخصوص
السبب : "ليس بأمانكم ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوءا يجز به"^{٢٧}.
مثال : صيغة الأمر المجردة (افعل) عند الأصوليين اختلفوا في معرفة المعنى المراد منها
والذي تحمله اللفظة المجردة هل للطلب اللازم أو الندب أو القدر المشترك بينهما^{٢٨}.

هذا يعني إننا لو تحرينا وتحققنا بواسطة أجهزة حديثة كمبيوترية ما المراد الدقيق من الصيغة - صيغة الأمر المجرد - واستطاعت بتوفيق الله إن تجيب إن المعنى المراد هو الطلب اللازم وليس مراده الوجهين الآخرين يعني هذا تخطئة من قال بالذنب، فالنظريّة جاءت تثبت العكس لهذا الفرض تماماً من خلال طرحها فحوى إن هذه الآراء تبقى على حالها وإن المتغير في المسألة هما عاملان أساسيان هما الإيمان والبدنية المخلوق عليها ذلك المكلّف. كما سيأتي:

المطلب الرابع : النظرية والمذهبية

هل العمل بهذه النظرية يبطل العمل بالمذهبية؟

الجواب/ لا تبطلها ولكن تجعلها وسيلة للارتقاء في النظر إلى عين الشريعة الأصلية وهي عين الوحي كما هو الحال في منهجية الفقه المقارن فهي لم تقض على المذهبية ولكن جعلتها وسيلة للنظر في الدليل الأقوى وترجيحه على ضوء قواعد العلم ويضرب لذلك مثلاً بمنهجية الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه القواعد ليقرر فيقول: "اعلم وفقك الله لطاعته ان الأخذ بالرخص والعزائم في محل كل منها مطلوب فإذا قصد المكلّف بفعل الرخصة قبول فضل الله عليه كان أفضلاً كما في الحديث : ان الله يحب ان تؤتى رخصه كما يحب ان تؤتى عزائمها" ٢٩

ان العمل بمقتضى هذه الميزان يجعل أقوال الأئمة تخرج من عين واحدة

ومن مقتضياتها العمل بالراجح من الأدلة بين العزيمة والرخصة يقول احمد: "خذوا علمكم من حيث أخذ الأئمة ولا تقتنعوا بالتقليد فإن ذلك عمى في البصيرة" ٣٠، وهنا يطرح سؤال لو كنت مقلداً أحد المذاهب في مسألة معينة ثم وجدت دليلاً أقوى منه في المسألة كحديث في البخاري ومسلم هل آخذ بهما أم لا؟

الجواب / الواجب إني اتبع الدليل الأقوى الا في حالة الأخذ بالاحوط يمكن إتباع المرجوح وتفضيله على الراجح ، ويمكن للمقلد ان يبدأ بمرحلة ابتدائية وهي ان ينظر أولاً بالأدلة الراجحة من مذهبه حتى يصل إلى الراجح من المذاهب.

المطلب الخامس : فوائد النظرية

أنها تفترض أن حال المكلف وحد استطاعته ليس ثابتاً، وإنما يتغير بتغير الأزمان ، فمثلاً العاجز المعذور حد استطاعته في الوضوء صيفاً يختلف عنه عما هو في وقت الشتاء . وكذلك من فوائد هذه النظرية أنها تعطي معنفتها أدباً ثراً في التعامل مع الأئمة المجتهدين في كونهم جميعاً أئمة هدى وصلاح وليس فيهم من يشذ عن أصول فقهه.

الاعتراضات:

الاعتراض الأول / القول بهذه النظرية يرفع حالة الخلاف في وقت أنه لا يرتفع بالحمل ويقصد بهذه العبارة أن لو وجدنا قوله لا لمالك بالجواز ولحنبل بالحرمة لا يرتفع أحدهما كما لو وجدنا الإباض فانه يرفع الاسود او بالعكس كما في المنطق.

ج/ عند حمل القولين على حالين كما اوضحنا في اعلاه.

الاعتراض الثاني / القول بالنظرية يرفع التقليد المذهبى للائمة الأربعه وغيرهم.

ج/ يقول الشعراي: " ان من الواجب على كل مقلد من طريق الإنصاف ان لا يعمل برأ خصمه قال بها إمام مذهبه الا ان كان من أهلهما وانه يجب عليه العمل بالعزيمة التي قال بها غير إمامه حيث قدر عليها لأن الحكم راجع إلى كلام الشارع بالأصللة لا إلى كلام غيره لاسيما ان كان دليلاً الغير أقوى خلاف ما عليه بعض المقلدين " ٣٠

قاعدة :

لا ينبغي لأحد العمل بالقول المرجوح الا اذا كان أحوط في الدين من القول الأرجح، ولا يمكن اتهام صاحب الرأي المرجوح انه أخطأ او شذ.

مثال/ قول الإمام داود بنقض الوضوء بلمس الصغيرة وان كانت غير مشتهاة، والعلة في ذلك انه قال : إطلاق لفظ النساء التي وردت في قوله تعالى " أو لامستم النساء " ٣١ على من تشتهاى ولا تشتهاى ٣٢

المطلب السادس : مستثنيات النظرية

كما قررنا مسبقاً ان من مقتضيات هذه النظرية:

ان من فعل الرخصة بشرطها او المفضول بشرطه وان لم يقل به إمامه أومن فعل العزيمة او الأفضل بكلفة ومشقة منها على هدى من ربهم، كل ذلك يجب ان يكون بما لا يعارض الشارع في نصوصه.

مثال: قول النبي (ص): "ليس من البر الصيام في السفر" ^{٣٣} فهذا يعني ان كل من يأتي بالعبادة كارها لها اي من حيث مشقتها فقد خرج عن موضوع القرابة الشرعية، فهن تابعون للشرع ما نحن مشرعون والا كان الابداع.

وكذلك مثال آخر حال من غالب عليه النعاس ولم يصل الفرض، إذن العمل بالعزائم والرخص يكون بشرطه ومن شرائطه ان لا يصادم نصا شرعيا.

أدلة النظرية

سؤال / ما هو سبب التشديد او التخفيف في الاستنباط ؟

ج/ هو ما ظفر به الإمام من الأدلة فان كل مجتهد تابع لدليله وغايته انه أوضح كلام الشارع للعامة ببيان يفهمونه.

وكذلك الإمام الجويني ابو محمد صنف كتابه _ المحيط _ ولم يلزم فيه الالتزام بمذهب واحد ثم يقول الإمام الزركشي " ينبغي لكل مقلد للائمة ان يعرف مقاصدهم" ^{٣٤}

ومن العلماء في تاريخ التشريع الإسلامي كان يفتى الناس على المذاهب الأربعة منهم عبد العزيز الديريني، وعز الدين بن جماعة، وابن الأقيطع ، والسيوطى.

وكانوا يقولون جمیعاً " حيث وافق فعل العامي قول عالم فلا باس به" ^{٣٥} سؤال يتبارد هنا :

كيف لهم ان يفتوا الناس على المذاهب الأربعة وهم مقلدون ضمن دائرة مذاهبهم .

ج/ المجتهد المطلق الذي قد يكون وصل إليه المفتى يكون منتسباً إلى مذهب كابي يوسف ومحمد الشيباني وغيرهم وقد يكون غير منتسباً.

الإمام عز الدين بن جماعة عندما كان يفتى عامياً على مذهب معين كان يأمره ان يأخذ بكل بشروط تلك العبادة عند ذلك المذهب وإلا سيقع بالتلفيق.

و كذلك كان السيوطي يفتى بالراجح من مذهب الشافعى فسئل ذات يوم، قيل له لم لافتني بالراجح عندك من المذاهب الأربع ف يقول لهم لم يسألوني ذلك ٣٦.

الاعتراضات :

س / قد يسأل سائل اذا تعارضت أقوال الفقهاء بين الطلب وعدمه ، كيف لكم تطبيق هذه النظرية على ضوء كفتي التشديد والتحفيف .

رد الاعتراض /

ج / وببساطة نلجم الى القاعدة الفقهية التي تنص على اذا تعارض الحرام والحلال فأي شيء عقدمن.

س ١ / علاقة النظرية بالمقدولة ان المذهب الواحد لا يسع الناس جميعا.

س ٢ / هل يجوز توحيد الناس بفرض مذهب واحد تبعد الناس به .
وما هي الا أدلة العلمية والفعلية على نقض هذه الدعوى.

الخاتمة

استطعنا من خلال جولتنا في بحثنا هذا ان نستنتج الأمور التالية :
ان هذه النظرية رفعت حالة الخلاف الأصولي وذلك من خلال تفريقيه بين الخلاف والاختلاف .
فالخلاف ممدوح والاختلاف مذموم.

١ - من خلال هذه النظرية استطعنا ان نجد استقرارا واطمئنانا لعقيدة اي مكلف من خلال إثباتها ان جميع أقوال المجتهدين تتبع من عين واحدة وتنهل من عين واحدة ، وهي عين الشريعة ، وكذلك فيما يتعلق بهذه المفردة تعطي المكلف الذي يعتنقها أدبا عاليا في احترام المذاهب ، وأقوال مجتهديها وان جميع المجتهدين هم مصوبة وداخل مظلة عين الشريعة استثناء من شذ عن هذه الشريعة .

٢ - هذه النظرية اثبتت ان بناء ها يقع ضمن محورين مهمين هما القرآن والسنة بأدلة كثيرة مفروغ منها وهم المحور الأول إيمانية المكلف ومدى احتياطه ، والعامل الآخر هو البدنية والاستطاعة التي خلقها الله فيه .

- ٣- من جانب آخر استطاع البحث من خلال النظرية ان التخيير على حسب هو المكلف أمر تنهى عنه الشريعة، لأنه بمثابة التلاعيب في الدين فلا يجوز للمكلف القادر على القول الأشد ان ينزل الى دونه من المرتبة، لأن ذلك له علاقة بمصطلح اشتهر عند الأصوليين كثيرا وهو ينافي روح الشريعة وهو التلفيق وتصيد الرخص.
- ٤- ان من أهم ما توصلت اليه النظرية هي حاجة المجتمع وفراغه ونقشه من طروحات الأفكار التي تدعو الى وحدة الأمة وعدم تفرقها، لما ذلك من أهمية في الشريعة وبخاصة أوامر الشارع في اعتصموا بحبل الله جميعا، وكذلك انما المؤمنون أخوة.
- فجاءت هذه النظرية من خلال تصويرها لأقوال المجتهدين في نبعها من عين واحد فلا فرق ولا خوف ان كانت جميعها معتبرة شرعا.
- ٥- من الطبيعي ان النظرية رجحت كفة المذهب القائل؛ بالتصويب وذلك لقيامها على هذه الفلسفة أصلا في ابتنائها وتمثل هذا الرأي او المذهب الأساس الذي استندت عليه النظرية مع احترامها للمذهب الآخر.
- ٦- بقي ان نقول أننا استندنا في اقامة الادلة لبرهان النظرية من القرآن والسنة ، واضفنا لها سندنا من الواقع ليشهد لهذه النظرية اثباتا وتعضيدها أقوى وهو عدم انكار العلماء الاعلام للنظرية، وذلك من خلال انكار مجتهد للمقلدين بحرمة الانتقال من مذهب الى اخر . هذا ما استطاعت قرائنا تحمله ونحمد الله اولا ان وفتنا لإنها هذا البحث وتفضله بنعمة ان يجعله في ميزان حسنات الباحث .

المواهش

- ١) السخاوي : المقاصد الحسنة في بيان كثير من الاحاديث المشتهرة على الاسنة ، (٦٣١/١).
- ٢) سورة الشورى ، الآية ١٥ .
- ٣) اقصد لم يمكثوا طويلا في دراسة الاصول.
- ٤) احمد عبد الكريم نجيب: الحبل المتين ، (١٥/١).
- ٥) ابن قدامة : مختصر منهاج القاصدين ، (٥٢/١).
- ٦) سورة البقرة ، آية ٢٨٦ .
- ٧) الشوكاني : ارشاد الفحول ، تحقيق احمد عزو ، (٢٣١/١).

- ٨) الشوكاني : ارشاد الفحول ، تحقيق احمد عزو ، (٢٣١/١).
- ٩) سورة الشورى ، آية ١٥.
- ١٠) سورة البقرة ، آية ١٨٥.
- ١١) سورة التغابن ، آية ٦.
- ١٢) البدر المنير ، (٦٦٥/٢).
- ١٣) البيهقي : السنن الكبرى، (١٨/٣).
- ١٤) التقى الهندي : كنز العمال ، (٧٣/٣).
- ١٥) الخلاصة في احكام الاجتهاد ، (١٢٢/١).
- ١٦) نفس المصدر السابق.
- ١٧) تيسير التحرير ، (٣٧٤/٤).
- ١٨) نفس المصدر السابق.
- ١٩) فيض القدير في شرح الجامع الصغير ، (٢٠٩/١).
- ٢٠) النووي: شرح النووي على مسلم، (٣٢٣/٥)، الشحوذ: جزيل المواهب في اختلاف المذاهب، (١٢/١).
- ٢١) الميزان الكبرى ، (٦٩/١).
- ٢٢) نفس المصدر السابق.
- ٢٣) نفس المصدر السابق.
- ٢٤) نفس المصدر السابق.
- ٢٥) الميزان الكبرى ، (٦٧/١).
- ٢٦) البدر المنير في تخريج الاحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ، (٥٢٥/٩).
- ٢٧) سورة النساء ، آية ١٢٣.
- ٢٨) عبد الكريم زيدان : الوجيز في اصول الفقه ، ٢٦٢.
- ٢٩) الطبراني : المعجم الكبير ، (٤١٣/٨) ، البدر المنير ، (٦٧٧/١).
- ٣٠) الشعراوي : الميزان الكبرى ، (١٠/١).
- ٣١) سورة النساء : آية ٤٣.
- ٣٢) ابن حزم المحتلي ، (١٢/١٣).
- ٣٣) البدر المنير (٧١٨/٥).
- ٣٤) الزركشي: المنثور في القواعد (٣٩٦/٣)، مجلة البحوث الاسلامية السعودية : الاخذ بالرخصة .(١٥٦٣/٢)

(٣٥) الشعراي : الميزان الكبري (١٧/١)، نهاية الارب في فنون الادب (٥٨/٣٢).

(٣٦) مجلة البحث الاسلامية السعودية : الاخذ بالرخصة وحكمه، (١٥٦٣/٢).

Theory arrangement mandatory statements hardworking

Dr. Riyad Saeed lateef

**Quran Science Department - Faculty of Education - University of
Baghdad**

Abstract

Philosophy of this theory based on the state of the Shura which we read in advance, God (Allah) recommended the prophets and messengers of the need to establish a religion and not to disperse the van was the commandment of God to His prophets are uncertain in its guardians of scientists and hardworking in the law of Mohammed.

Just as the prophets are brothers and mothers are different so too hardworking sayings of Mohammed is also the nation must be brotherhood and regardless of the mother Ajtahedh is not possible to prove this fact that only Quran through breathing life into this theory, the theory of the mandatory order of the sayings hardworking.

This theory would lift the state of strife and schizophrenia bile that swept and sweeping Muslim eras backwardness and ignorance that have passed their quarrel candidate to repeat whenever offered and returned the case ignorance law of the Lord of Lords and as long as the event of default languishing beneath Muslims did not get rid of it was the duty of

all the nation to contribute to the removable through vision people for God's law.

We do not see the importance of essential as is the launch of this theory to achieve what we believe, we all remember reading of the history of imitators with views Mojtahdém how that case up to the Shafi'i does not married Hanafia or Malikia not pray behind a Hanbali or Sidea not walk behind a virtual funeral.

This case we became imperative a time that Nnor duty nation need to find projects and unitary serve intact and help them in achieving development and growth satisfy the Lord of lords and Nabih saying ripen Aomah is aggrieved.